تقرير البورصة اليومي

مؤشرات السوق «خضراء» بدعم من أسهم قيادية ورخيصة

واصل سوق الكويت للأوراق المالية تحقيق المكاسب على مستوى المؤشر العام وذلك للجلسة الثانية عشرة على التوالي، حيث أضاف المؤشر في جلسة تعاملات أمس 57,7 نقطة جديدة الى مكاسبه السابقة ليصل المؤشر الى أعلى مستوياته منذ ما يزيد عن 3 سنوات ونصف باستقراره عند مستوى 7774,05 نقطة.

وحقق المؤشران الوزني وكويت 15 مكاسب في جلسة أمس على اثر نشاط ملحوظ لعدد من الأسهم القيادية في عدد من القطاعات، حيث بلغت مكاسب المؤشر الوزني 2,7 نقطة ليصل الى مستوى 463,8 نقطة، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 8,4 نقاط ليعوض جزءا كبيرا من خسائره التي تعرض لها في جلسة أول من أمس واستقر المؤشر بعد هذا الارتفاع عند مستوى 1091,5 نقطة.

وتباين أداء مؤشرات السوق خلال الجلسة على وقع استمرار النهج المضاربي السائد حاليا في السوق، حيث بدأت التعاملات بجنوح للانخفاض للمؤشر السعري على وقع عمليات تصريف لبعض الأسهم، ولكن مع مرور الوقت تحسن الأداء واتجه المؤشر للارتفاع وهو ما استمر عليه حتى نهاية الجلسة ليقترب المؤشر من ملامسة مستوى 7800 نقطة بإغلاقه عند مستوى 7774 نقطة، حيث لم يعد يفصله عن تخطي هذا الحاجز المئوي الجديد سوى 26 نقطة فقط.

وركزت عمليات الشراء على مجموعة كبيرة من الأسهم الرخيصة والمتوسطة وفي مقدمتها أسهم الديرة والسورية والمغاربية من قطاع الخدمات المالية، وأسهم مزايا وادنك والعربية العقارية وانجازات ومنازل من قطاع العقار، فضلا عن أسهم خدمية منها مشرف ومبرد، وأسهم أخرى خليجية هي اسمنت الخليج والاتحاد وانوفست، فيما شهد سهم تمويل الخليج نشاطا لافتا تجاوز الـ 103 ملايين سهم غلب عليها التجميع بشكل لافت، وفي المقابلشهدت أسهم رخيصة أخرى عمليات تصريف لجني الأرباح في مقدمتها أسهم هيتس وصكوك والمستثمرون والمنتجعات ومنشآت ومدينة الأعمال والرابطة وهي من أبرز الأسهم التي شهدت ارتفاعات في الجلسات الأخيرة.

وعلى مستوى الأسهم القيادية كان هناك نشاط لعدد من هذه النوعية من الأسهم أبرزها بيتك والخليج في قطاع البنوك، وزين وأجيلتي والمباني في قطاعات أخرى، وهو ما ساهم في ارتفاع المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل ملحوظ.

وتراجعت القيمة النقدية بنسبة 26,5٪ ليس لخروج سيولة من السوق وإنما لعدم وجود مبادلات على أسهم كبيرة كما حدث في جلسة أول من أمس بالنسبة لسهم التجاري.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر السعري بمقدار 57,7 نقطة ليصل الى مستوى 7774,05 نقطة بنسبة ارتفاع 0,74٪، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 2,79 نقطة ليصل الى مستوى 463,8 نقطة بنسبة ارتفاع 0,61٪، وارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 8,4 نقاط ليصل الى مستوى 1091,5 نقطة بنسبة 0,78٪.

وتراجع أداء متغيرات السوق، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 12,7٪، وتراجعت الصفقات بنسبة 3٪، وتراجعت القيمة بنسبة 26,5٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 1,002 مليار سهم نفذت من خلال 17,086 صفقة بقيمة بلغت 91,6 مليون دينار.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 23,4 مليون دينار تشكل نحو 25,5٪ من إجمالي قيمة التداول تصدرها سهم منشآت من خلال استحواذه على 7,1 ملايين دينار تشكل نحو 8,2٪ من الإجمالي، واستحوذت اسهم 5 شركات على 30,1٪ من إجمالي كميات التداول، تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال 103,8 ملايين سهم تشكل نحو 10,3٪ من الإجمالي.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

57.7
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,74٪، وارتفاع الوزني بنسبة 0,61٪، وارتفاع كويت 15 بنسبة 0,78٪.

1.002
مليار سهم تم تداولها بقيمة بلغت 91,6 مليون دينار.

23.4
مليون دينار قيمة تداولات أسهم 5 شركات تشكل 25,5٪ من الإجمالي، تصدرها سهم منشآت من خلال 7,1 ملايين دينار تشكل 8,2٪ من الإجمالي.

10
قطاعات ارتفعت مؤشراتها بنسب متفاوتة تصدرها قطاع العقار بواقع 11,3 نقطة، وتراجعت مؤشرات قطاعين تصدرهما الرعاية الصحية بواقع 8,1 نقاط.

وزارة الخزانة الأميركية تبيع أسهمها الباقية في «جنرال موتورز»

قالت وزارة الخزانة الأميركية إنها ستبدأ جولة جديدة لبيع الأسهم التي كانت قد استحوذت عليها في شركة جنرال موتورز ضمن عملية الإنقاذ الحكومي لقطاع السيارات الأميركي.

وتأتي هذه الخطوة في أعقاب وثيقة أصدرتها«جنرال موتورز» للهيئة المنظمة للبورصة الشهر الماضي جعلت من السهل لوزارة الخزانة بيع اسهمها المتبقية البالغة 241,7 مليون سهم او نحو 18٪ من الاسهم العادية لأكبر شركة سيارات اميركية.

وشعر المسؤولون التنفيذيون في جنرال موتورز بالغضب بعد سيطرة الحكومة على الشركة عام 2009 في إطار خطة إنقاذ استحوذت بموجبها وزارة الخزانة على 60,8٪ من شركة السيارات التي تتخذ من ديترويت مقرا لها. وبعد الطرح العام الأولي لجنرال موتورز في نوفمبر 2010 انخفضت حصة وزارة الخزانة من الاسهم العادية للشركة الى 32٪.

بنك «كوميرس» الألماني يخسر 96 مليون يورو في الربع الأول

برلين ـ كونا: أعلن بنك «كوميرس» ثاني أكبر بنك ألماني بعد نظيره «دويتشه بنك» أمس انه تكبد في الربع الاول من العام الحالي خسائر بقيمة 96 مليون يورو الامر الذي جاء متطابقا مع توقعات المراقبين.

وذكر البنك في بيان عن مقره الرئيسي في فرانكفورت امس ان السبب الرئيسي في تكبد هذه الخسائر هو الخطط التقشفية للبنك التي قدرها امس بقيمة 500 مليون يورو.

يذكر ان بنك «كوميرس» حقق في عام 2012 وفقا لمصادره أرباحا بقيمة 355 مليون يورو ولكن برنامج التقشف الذي اتخذه في بداية العام الحالي كان سببا في الخسائر التي اعلنها امس.

وكان البنك يعاني منذ فترة طويلة من مشاكل في جني الارباح الامر الذي يرجعه المراقبون الى تراجع اداء قطاع الزبائن في ثاني اكبر بنك ألماني ما حدا به الى السعي الى تطوير هذا القطاع من خلال اجراء تعديلات على اوقات الدوام وكذلك من خلال زيادة الاهتمام بهؤلاء الزبائن.

وقدر البنك عدد عملائه وفقا لمصادره الخاصة بـ 12 مليون زبون منهم 11 مليونا من الافراد ومليون شركة.

«فوربس ـ الشرق الأوسط» تكشف عن قائمة أقوى 500 شركة عربية

تحت رعاية وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بدولة الامارات العربية المتحدة الشيخ نهيان مبارك آل نهيان تعلن دار الناشر العربي الناشر الحصري لمجلة «فوربس ـ الشرق الأوسط» عن اقامة حفلها السنوي لتكريم أقوى الشركات العربية، في حفل عشاء تنظمه المجلة يوم 14 مايو 2013 في فندق الريتز كارلتون-أبوظبي، تكشف من خلاله عن «قائمة أقوى 500 شركة عربية» و«قائمة أكثر 100 شركة تأثيرا في العالم العربي»، بحضور نخبة من أهم الرؤساء التنفيذيين للشركات والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الديبلوماسية، في دولة الامارات العربية المتحدة وفي المملكة العربية السعودية ودول المنطقة كافة.

تقدم قائمة هذا العام قراءة في واقع الشركات العربية المدرجة في أسواق المال العربية، اذ تمت فيها معالجة النتائج المالية لما يزيد على 700 شركة من 10 دول عربية هي: السعودية والامارات والكويت وقطر والبحرين وعمان والأردن ومصر والعراق ولبنان، لتكون النتيجة قائمة مفصلة لـ«أقوى 500 شركة عربية» يتضح منها مدى النجاحات والاسهامات الفعالة التي حققتها في مشوار التنمية الاقتصادية، والتطور المنشود والآليات والاستراتيجيات التي تتبعها الشركات في أعمالها للحفاظ على ربحيتها.

ولأن الشركات العائلية والقابضة في الوطن العربي، تشكل وزنا مهما في اقتصاد المنطقة من خلال انتشارها الواسع، وتعدد القطاعات التي تعمل فيها- عمدنا في مجلة «فوربس- الشرق الأوسط» الى اصدار قائمة مخصصة لهذا النوع من الشركات، سيتم الكشف عنها تحت عنوان: «أكثر 100 شركة تأثيرا في العالم العربي»، وهي شركات أسهمت في نهضة المجتمع وتنميته، بتوفيرها لفرص العمل، ودعمها لنشاطات الأعمال الخيرية وبرامج المسؤولية الاجتماعية، بغض النظر عن جنسيتها سواء أكانت عربية أو غير عربية.

مثل هذا الحدث المهم الذي سيجمع نخبة من قادة كبريات الشركات، سيكون بدعم من جامعة «مانشستر لادارة الأعمال»، توضح السيدة رندة بسيسو- مدير المركز الاقليمي التابع لكلية الأعمال في الشرق الأوسط قائلة: «بوصفنا جامعة أعمال دولية، نود القول بأننا سعداء لدعمنا هذا الحدث المرموق، والذي تنظمه مجلة «فوربس- الشرق الأوسط» للتعرف الى أقوى 500 شركة في العالم العربي في القطاعين: العام والخاص».

الشيخ نهيان مبارك آل نهيان

مسؤولون خلال معرض «سوق السفر» يؤكدون سعي الكويت لتطوير قطاع السياحة والسفر

دبي ـ كونا: قال مسؤولون كويتيون معنيون بالسياحة والسفر يشاركون حاليا في جناح دولة الكويت في«معرض سوق السفر العربي» إن دولة الكويت تسعى لتطوير قطاع السياحة والسفر مؤكدين أهمية مشاركتهم في مثل هذه المعارض المتخصصة.

وكان «معرض سوق السفر العربي» انطلق أمس الاول في دورته الـ20 ويستمر لمدة أربعة أيام تحت رعاية نائب رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

وأكد نائب رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في شركة المشروعات السياحية الكويتية خالد الغانم لـ «كونا» ان مشاركة «المشروعات السياحية» تأتي بتنسيق مسبق ومشاركة مستمرة منذ فترات طويلة مع قطاع السياحة في وزارة التجارة والصناعة في جميع المعارض المشابهة خارج دولة الكويت. وأوضح الغانم ان شركة المشروعات السياحية من خلال إنشائها ورعايتها وتأسيسها للسياحة الداخلية منذ فترة طويلة كان لزاما عليها أن تظهر للأشقاء في دول الخليج تجربتها وجهودها وانجازاتها من خلال المشاركة في مثل هذه المعارض. وذكر ان شركة المشروعات السياحية «رائدة وسباقة في دول المنطقة في جوانب عدة من خلال مرافقها التي تديرها بشكل مباشر أو من خلال تعاونها مع القطاع الخاص الكويتي والأجنبي».

وبين أن ثمة جوانب تطويرية تحدث الآن في شركة المشروعات السياحية كان آخرها افتتاح «مراسي الخيران» التي اقيمت على أرض الخيران جنوبي مدينة الكويت بصورة وطريقة تضاهي أكبر وأحدث وأضخم المراسي من نوعها في المنطقة.

وكشف عن أن الشركة حصلت على موافقات رسمية من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وغيرها من الجهات الحكومية للبدء في تنفيذ حوالي أربعة مشروعات قبل نهاية العام الحالي.

من جانبها، قالت الوكيل المساعد لشؤون السياحة في وزارة التجارة والصناعة الكويتية سميرة الغريب في تصريح مماثل لـ«كونا» إن الوزارة تشارك للمرة الـ12 في هذا المعرض كونه يعد حدثا بارزا في مجال السياحة في منطقة الشرق الأوسط والمشاركة فيه فرصة لترويج وتسويق للسياحة في الكويت وفق تقاليدها وثقافتها الكويتية الأصيلة المتميزة.

وبينت ان الوزارة ستقيم مهرجانا كويتيا تراثيا تحت شعار «تراثنا بجمعنا» في الـ15 من الشهر الجاري لتنشيط السياحة الداخلية والتركيز على التراث والحرف والفنون الكويتية الأصيلة وكيفية المحافظة عليها.

من جانبها، قالت مديرة الخطوط الجوية الكويتية لدى دولة الامارات عبير القطان في تصريح مماثل لـ«كونا» ان المشاركة في المعرض تعتبر فرصة للتواصل مع القطاع السياحي سواء على المستوى الخليجي أو الشرق الأوسط أو العالم وإبراز مكانة «الكويتية» من خلال تسليط الضوء على التوجهات الجديدة لها.

«مكتب الرويح وشركاه» يسلط الضوء حول الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام

شارك مؤخرا مكتب الرويح وشركاه ـ ASAR، وهو مكتب المحاماة والاستشارات القانونية في الكويت في منتدى طومسون رويترز الأول في الكويت الذي ركز على حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والالتزام. وأول من امس تم تنظيم المنتدى من قبل طومسون رويترز باعتباره المصدر الرئيسي للمعلومات المفيدة للشركات والمهنيين.

ولقد صمم المنتدى لتعزيز إمكانات مدققي الحسابات والمسؤولين عن ادارة المخاطر والالتزام، بالاضافة الى كبار رجال الأعمال ومجالس الإدارة التابعة لهم، لتحقيق أهداف العمل بشكل عام ومواجهة الحالات الخلافية والتصرف بنزاهة. وناقش عبدالله قوانين مكافحة غسيل الأموال في الكويت المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية ومقارنتها بتوصيات بازل. كما سلط الضوء على الملامح الرئيسية لمشروع قانون مكافحة غسيل الأموال، في حين تناول توما التطورات الأخيرة ذات الصلة بحوكمة الشركات والمتصلة بفعالية مجالس الإدارات والتي تشمل توضيح الأدوار والمسؤوليات وتضارب المصالح.

جانب من المنتدى

وفي هذا الصدد، قال حسام عبدالله: «إن ممارسة كل من الحوكمة، وإدارة المخاطر والالتزام، ليست استراتيجية فعالة لمراقبة المشاريع فقط، ولكنها أيضا التزام أخلاقي وفرصة لنمو الشركات. فيمكن لمنظومة إدارة المخاطر الفعالة مساعدة الشركات في الاستفادة من الفرص الكثيرة المتاحة في السوق. والالتزام بقواعد الحوكمة وإدارة المخاطر أمر ضروري لتأسيس المشاريع الجديدة سواء على الصعيد الدولي أو المحلي.

الكويت من أكثر دول المجلس اعتمادا1 على النفط استنادا1 لتوقعات ببلوغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بـ 78٪ للعام 2015

«الخليج للاستثمار»: توقع استمرار دول الخليج في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

توقعت مؤسسة الخليج للاستثمار في تقريرها الشهري عن أداء الأسواق الخليجية لشهر مايو أن تستمر دول مجلس التعاون في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة هذا العام على الرغم من التراجع الطفيف الذي طرأ على متوسط أسعار البترول وانخفاض أحجام التصدير بنسبة 5٪ مقارنة بالعام الماضي 2012 ، ويتأسس على ذلك استمرار ارتفاع مستويات الدخول الشخصية مما يعني زيادة أحجام الودائع المصرفية لاسيما في المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، الأمر الذي يتمخض عنه انخفاض التكلفة الحقيقية للإقراض لدى المصارف التجارية، ومن ثم تزايد الحافز لديها للتوسع في الائتمان المصرفي. وأضافت «الخليج للاستثمار» ان هذه التوقعات تستند إلى نماذج قياسية قامت المؤسسة بالاشتراك مع مؤسسة الكونفرنس بورد العالمية ومقرها نيويورك في تطويرها وتعتمد على بيانات السلاسل الزمنية الشهرية من أجل استشراف اتجاهات اقتصاد دول مجلس التعاون في المدى القريب أي خلال الستة أشهر المقبلة.

وتمثلت محصلة هذا الجهد البحثي في استنباط مجموعة من المؤشرات الأساسية الأولية لاستشراف المستقبل المنظور في دول المجلس وبما يساعد قادة الأعمال ومتخذي القرار فيها.

وأشارت الى انه بناء على هذه المؤشرات خلص فريق العمل إلى استدامة النمو الاقتصادي في دول المجلس خلال الأشهر الست القادمة مع ارتفاع قيمة هذه المؤشرات بشكل خاص في كل من السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، موضحة أنها وشريكها البحثي مؤسسة الكونفرنس بورد بصدد تطوير وتحديث ما توصلت إليه دراستهم المشتركة.

النمو المتوقع للقطاعات الاقتصادية في دول المجلس (2013 ـ 2015)

وذكرت «الخليج للاستثمار» انها قامت باستشراف النمو الاقتصادي المستقبلي حسب القطاعات الاقتصادية حتى عام 2015 وتظهر نتائج التقدير استمرار أهمية القطاع النفطي في تمثيل جزء يعتد به من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2013 ـ 2015.

وتعتبر الكويت أكثر دول المجلس اعتمادا على القطاع النفطي إذ من المتوقع أن تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 78٪ في عام 2015 مقارنة بمعدلاتها في الدول الأخرى بالمجلس والمقدرة بنحو 63٪ في السعودية، 66٪ في قطر، 61٪ في عمان، 52٪ في الإمارات، و41٪ في البحرين.

ولفتت «الخليج للاستثمار» خلال تقريرها الى ان دول الخليج تسعى نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي من خلال الاستثمار في القطاعات والأنشطة الصناعية الرائدة.

وفي هذا الخضم فإن السعودية تواجه تزايدا سريعا في أعداد السكان مما يستتبع ضرورة خلق الوظائف والاستثمار في قطاعات إنتاجية صناعية. لذا تقود السعودية المنطقة في مبادراتها لتطوير القطاع غير النفطي إذ تبلغ قيمة المشاريع الغير نفطية تحت التنفيذ لهذا العام في السعودية نحو 17 مليار دولار بالإضافة إلى اهتمام السعودية في تفعيل استخدام الطاقة البديلة حيث تم الإعلان مؤخرا عن 4 مشاريع لتوليد الطاقة الشمسية أبرزها خطة بناء مصنع للطاقة الشمسية في مكة المكرمة والتي تم الإعلان عنها رسميا في الربع الأخير من عام 2012م لتصبح مكة المكرمة أول منطقة تستخدم مصدر طاقة بديل في المملكة.

ومما يجدر ذكره أن المملكة قد جاءت في الترتيب الـ 12 من بين 40 دولة من دول العالم في مجال الاستثمار والاهتمام بمصادر الطاقة البديلة والمتجددة وهو ما يهدف أيضا إلى تنويع مصادر الدخل، كما استثمرت الإمارات العربية المتحدة ما قيمته 5 ملايين دولار لتطوير الطاقة البديلة حيث أن هناك 3 مشاريع للطاقة الشمسية قيد التنفيذ ومشروع آخر لطاقة الرياح، وبلغت قيمة مجموع المشاريع غير النفطية تحت الإنشاء في الإمارات نحو 2,1 مليون دولار متركزة في إمارة أبو ظبي.

وتأتي قطر بعد السعودية في مجموع 2,8 مليون دولار من المشاريع غير النفطية معظمها في الحديد والصلب كما من المتوقع أن تقود صناعة الاسمنت القطاعات الاقتصادية في الدولة في السنوات الخمسة المقبلة بمعدل نمو يصل الى 11,2٪ يليه قطاع الصناعات الاستهلاكية بنسبة نمو 7,7٪، أما في الكويت فيعتبر مشروع إنشاء مصنع للكابلات من أبرز المشاريع الغير نفطية بميزانية قدرها 250 مليون دولار، أما المشاريع المختصة بالطاقة البديلة فيتركز معظمها في احتجاز الكربون بميزانية قيمتها 65 مليون دولار إضافة إلى استثمار 3,1 ملايين دولار أخرى في مشروع تطوير الطاقة الشمسية.ومستقبليا تتوقع المؤسسة أن يحقق كل من قطاعي التعدين والصناعات التحويلية في البحرين أعلى نمو خلال السنوات الثلاث القادمة بنحو 8,5٪ و8٪ على التوالي في عام 2013 ويتباطأ بعد ذلك ليحقق مستوى نمو أقل عند 6,6٪ و7,5٪ عام 2015 في الوقت الذي يقدر فيه نمو قطاعي البناء والنقل بنحو 6٪ و6,7٪، أما في الكويت فهناك ثلاثة قطاعات رئيسية تقود حركة النمو خلال عام 2013 ألا وهي : التعدين والصناعات التحويلية والبناء والتي يتوقع نموها بنحو 9,2٪ و5,3٪ و6,7٪ على التوالي، ومن المتوقع أن يتباطأ نمو جميع القطاعات الاقتصادية خلال عام 2015 عن مستواها في 2014 باستثناء قطاع النقل والاتصالات، حيث من المتوقع تزايد نموه من 3,67٪ في 2014 إلى 4,42٪ في 2015.

وأوضحت «الخليج للاستثمار» في تقريرها انه في عمان من المتوقع أن تشهد القطاعات غير النفطية نموا إذ تظهر تقديرات المؤسسة أن قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والنقل ستنمو بمتوسط 8,5٪ في عام 2013 وسيتقلص هذا النمو إلى متوسط قدره 7٪ فقط في 2015. أما تقديرات نمو القطاعات الاقتصادية في قطر فقد سجلت أعلى مستويات في المنطقة إذ يتوقع أن يحقق نمو قطاع التعدين فيها معدلا مرتفعا يصل إلى 13٪ مقارنة بنمو قطاعي التعدين والنقل على حد السواء والتي من المتوقع أن تصل إلى 11٪ في الوقت الذي يسجل فيه قطاع الإنشاء أقل نسبة نمو عند 5,8٪، ويقود كل من قطاعي التعدين والصناعات التحويلية النمو في السعودية خلال عام 2013 وبمعدل 9٪ لكل قطاع على حدة ويليهما قطاع التجارة والنقل عند نسبة نمو 7٪.

وأخيرا، تشير التقديرات إلى أن نمو القطاعات الاقتصادية في الإمارات قد يصل إلى 7,9٪ في التعدين، 6,5٪ في البناء، وأقل مستوى في الصناعات التحويلية عند 3,9٪ في عام 2013 ومتوقع أن يقل مستوى هذا النمو أكثر في عام 2015.

أسواق الائتمان الخليجية

وأوضح التقرير ان السوق الخليجية الأوسع «تعاملات ابريل» أنهت بشكل إيجابي في ظل تقلص الفوارق الائتمانية. فقد ارتفعت السندات التقليدية بواقع 1,51٪ لتفوق من حيث الأداء الصكوك التي سجلت بدورها ارتفاعا قدره 1,07٪. وأنهى مؤشر «إتش إس بي سي ناسداك دبي» للعائد على السندات والصكوك الخليجية المقومة بالدولار الأميركي «تعاملات ابريل» على ارتفاع ببلوغه 160,17 مقارنة مع 03,158 في الشهر السابق فيما انخفضت العوائد بواقع نقطة أساس واحدة لتبلغ 3,24٪.

وارتفع مؤشر « إتش إس بي سي ناسداك دبي» للعائد على الصكوك المقومة بالدولار الأميركي من 147,18 إلى 148,32، فيما ارتفع مؤشر العائد على السندات التقليدية من 161,09 إلى 163,53 خلال الشهر.

وسجل مؤشر« جي بي مورغان» للأسواق الناشئة ارتفاعا قدره 2,59٪ ليفوق من حيث الأداء مؤشر « إتش إس بي سي ناسداك دبي» للعائد على السندات الخليجية التقليدية المقومة بالدولار الأميركي الذي ارتفع بدوره بواقع 1,51٪، وشهدت سوق عقود التأمين على الديون السيادية انخفاضا عاما.وكانت دبي الأفضل أداء في ظل انخفاض كلفة التأمين على الديون بواقع 23 نقطة أساس (ـ10,23٪) تلتها أبو ظبي بنقطتي أساس (ـ2,27٪) وقطر بنقطة أساس واحدة (ـ 1,50٪) والسعودية بنصف نقطة أساس (ـ0,89٪)، وشهدت السوق الأولية للسندات والصكوك المقومة بالدولار الأميركي نشاطا محدودا جدا في شهر ابريل.

فقد استهل بنك الشارقة الإسلامي إصدارات ابريل بطرح صك ضخم من فئة الخمس سنوات وبعائد قدره 2,95٪ واجتذب هذا الإصدار طلبات اكتتاب تجاوزت بأكثر من ستة أضعاف المبلغ المطلوب، وأعقب هذا الإصدار طرح شركة الاتصالات البحرينية «باتلكو» سندا بقيمة 650 مليون دولار يستحق في عام2020.

وتم تسعير هذا السند بمقدار 306 نقاط أساس فوق المعيار وبعائد قدره 25. 4٪، ومن المتوقع أن تحتفظ سوق الائتمان بوتيرتها الإيجابية على المدى القصير وأن تتعزز في الأمد المتوسط. ونرصد في الوقت الراهن تفاديا للمخاطر يهوي بالعوائد إلى مستويات متدنية قياسية. ونتوقع أن يظل نظام أسعار الفائدة معتدلا خلال الفترة التي تتراوح بين المدى القصير والمدى المتوسط، كما نتوقع أن تتراوح عوائد السنة المالية 2013 إجمالا بين 3,5٪ و4,0٪، ونوصي بالتزام جانب الحذر وتفادي ملاحقة السوق.

وتوقع التقرير أن تواصل السوق الارتفاع بشكل معتدل على المدى القصير (أي خلال فترة تتراوح بين شهر واحد وثلاثة أشهر) في ظل استمرار انخفاض العوائد مقتفية أثر الخفض الأكبر لأسعار الفائدة على سندات الخزانة الأميركية. وننصح بالتحرك في النطاق الأدنى من منحنى العائد وبالنظر إلى الأسماء التي تتميز بالاستقرار. أما بالنسبة للأمد المتوسط (أي الفترة التي تتراوح بين أربعة أشهر واثني عشر شهرا)، فمن المتوقع أن تتعزز السوق ومن ثم فقد يكون من المفيد اقتناص الفئات التي تحمل عوائد. وأما على المدى الطويل (أي الفترة التي لا تقل عن اثني عشر شهرا)، فيتوقع أن تشهد السوق حركة تصحيحية في ظل زخم عمليات التقييم الثرية.

وفي ظل توقعات بارتفاع العائد على سندات الخزانة الأميركية الذي يتراوح بين 2,2٪ و2,3٪، ستثبت الأسواق الخليجية أنها جبهة دفاعية «وقائية» ممتازة بسبب المستوى المتدني لارتباطها التبادلي التاريخي مع سندات الخزانة الأميركية.